تحرير المقال فيما يصح نسبته لابن تيمية من إمكان أو امتناع الخلق بلا مادة سابقة

أحمد ناجي



محتويات البحث

تمهيد

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، أما بعد..

فمن أشد المسائل غموضًا، وأكثرها دقة وخفاء، وظاهر نصوصها الاضطراب في تراث شيخ الإسلام ابن تيمية هي مسألة إمكان الخلق بلا مادة من لا شيء، أو امتناع ذلك.

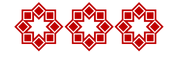
فينسب بعض الناس لشيخ الإسلام القول بإمكان الخلق والبُرْء من عدم، وينسب له آخرون أنه لا يرى إمكان الخلق إلا من مادة.

وبسبب هذه المسألة حدث تشنيع كبير على ابن تيمية رحمه الله رحمة واسعة من بعض الشانئين له.

وليست قسمة القولين بين المحبين لشيخ الإسلام والشانئين له فقط، بل القسمة حاصلة بين الذين هم على مذهب ابن تيمية نفسه، وذلك بسبب خفاء المسألة، وعدم جمع النصوص فيها، وبناء نسق متسق منها.

وقد اجتهدت بعد عون الله في جمع نصوصه في تلك المسألة ومحاولة فهمها ونظم معانيها حتى نظفر بجواب يحسم رأيه فيها، ويصحح أحد القولين المنسوبين له. حيث لابن تيمية نصوصًا يثبت فيها أو يوجب إمكان الخلق بلا مادة سابقة أو من لا شيء أو من عدم، ونصوصًا أخرى يمنع ذلك ويحصر طريقة الخلق في قلب المواد واستحالتها لغيرها، فتكون مخلوقة عن عدم لا من عدم.

والفرق بينهما أن قولنا: «من عدم» أي بلا مادة تخلق منها ولكنها بإرادة المحدث لها سبحانه، أما قولنا: «عن عدم» فمعناه عن عدم ذات الحادث الجديد المخلوق من مادة سابقة عليه ثم تحولت إليه. وهذا من جهة أغلب ما يراد بتلك الإطلاقات، وإلا فقد يطلق أحدهما ويراد به معنى الآخر.



تقرير القول في إمكان أو امتناع الخلق بلا مادة سابقة

من الأصول المقررة في الشرع والعقل أن لا أزلي إلا الله وأن كل ما سواه محدث، ولا يوصف شيء بالأزلية غيره بوجه من الوجوه. وكذلك من الأصول الثابتة أن الله على كل شيء قدير.. فكل ممكن فالله عليه قادر، وقبل البدء في محاولة توضيح رؤية ابن تيمية من مجموع نصوصه فيجب أن نوضح صورة المسألة في نفس الأمر.

لكل قول من القولين ما يلزم منه، وبعض اللوازم مستحيلة على الله تخالف ما تقرر سابقًا من انفراده بالأزلية ومطلقية قدرته. فلو افترضنا أن الله لا يقدر على الخلق إلا من مادة موجودة بالفعل، فيمكننا توضيح لوازم هذا القول عن طريق بعض الأسئلة وهي:

هل يستطيع الله إفنائي وإفناء كل ما سواه بحيث لا يوجد إلا هو سبحانه؟

وينحصر جواب هذا السؤال بين (نعم أو لا).

- فإن كان الجواب: لا. فهذا يلزم منه عجز الله عن شيء ممكن، ومناقضة قوله سبحانه بأنه على كل شيء قدير، ويلزم منه أيضا أن يثبت للموجودات القدم والأزلية في أصل مادتها التي لا تفنى ولا تعدم، فكل ما هو غير الله موجود له مادة، فإما أن تفنى جميعها أو يفنى بعضها ويبقى بعض، أو تبقى جميعها، وأي بقاء بسبب عدم القدرة على الإفناء هو إثبات للأزلية والأبدية في ذات المادة. لأن واجب الوجود هو ما لا يمكن إفناءه.

من اللوازم أيضًا: إثبات افتقار الغني عن كل شيء لشيء يخلق منه، ومن دونه يعجز عن الخلق.

- وإن كان الجواب: نعم. فيترتب عليه سؤال آخر وهو: بعد إفناء كل ما سواه سبحانه: هل يستطيع أن يخلق شيئًا حينها حيث لا توجد مواد يخلق منها؟

- إن كان الجواب نعم، فقد أثبتّ الخلق بلا مادة، لأنه لا توجد مواد يخلق منها.

- وإن كان الجواب لا. فقذ أثبتّ عجز الله وعدم قدرته على الخلق، وافتقاره لغيره يخلق منه.

وبهذا يتضح أن القول بأن الله لا يخلق إلا بمادة سابقة هو قول غير صحيح، ولوازمه فاسدة باطلة، وما لزم منه الفساد فهو فاسد، وما لزم منه الباطل فهو باطل.



نصوص ابن تيمية التي تفيد إمكان الخلق من عدم أو بلا مادة سابقة

الباريء يوجد المادة من عدم:

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما قوله سبحانه وتعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡخَٰلِقُ ٱلۡبَارِئُ ٱلۡمُصَوِّرُۖ﴾ [الحشر: ٢٤]، فليس بتكرار، بل هي معانٍ متغايرة بينهما قدر مشترك، وبيانه أنَّ **الإيجاد يتعلق بالمادة وبالصورة** وبمجموعهما، **فإنْ تعلق بالمادة فهو بُرْؤه**، ولا يقال للمصور: إنَّه بارئ باعتبار تصويره، **وإنما البارئ من بَرَأَ الشيءَ من العدم إلى الوجود**، وإنْ تعلق بالصورة فهو تصوير، ويقال لفاعله: المصور، والخالق ينظمهما معًا، فالبارئ للمادة، والمصوّر للصور، والخالق لهما جميعًا»(١).

فينص ابن تيمية على أن كل اسم من أسماء الله في الآية له معنىً يميزه عن الآخر، واسم البارئ إنما هو من برأ المادة من العدم إلى الوجود، بخلاف اسمه المصور الذي يتعلق بتغير صورة المواد. والخلق يكون منهما، ولهذا فقد يقال على الخلق أنه خلق الأشياء والمواد من العدم، كما قال ابن تيمية: «نعلم أن الخلق هو إبداع الكائنات من العدم، وإن كنا لا نكيف ذلك الفعل ولا يشبه أفعالنا»(٢)، وسيتكرر اسم البارئ بنفس هذا

(١) جامع المسائل (٨/ ٣٤٩ - ٣٥٠).

(٢) مجموع الفتاوى (٦/ ٣٥٧).

المعنى من أنه لا يحتاج لكي يَبْرَأَ شيئًا لمادة يبرؤه منها، بل إبداعه لها يكون من العدم.

وينص على أن كل الأشياء إنما أبدعها الله من العدم فيقول: «سبحانه وتعالى أبدع جميع الأشياء من العدم»[3].

الغني لا يفتقر في الخلق لمادة يخلق منها:

لم تكن المواضع التي قرر فيها إمكان خلق الأشياء من العدم مجرد نصوص تقريرية، بل في مواضع متعددة يأتي بها في صورة استدلالية كقوله في أثناء رده على شبهة للفلاسفة، وهي في محل البحث والنزاع، حيث قال الفلاسفة: **الحادث لا بد له من مادة.**

فأجاب ابن تيمية بأن هذا القول مجمل؛ فإن كان مقصودكم: لا يعقل موجود من غير مبدع أبدعه وصانع صنعه، فهذا لا يقول به مسلم ولا مِلِّي، بل الجميع متفقون على أنه لا يكون ممكن إلا من واجب الوجود.

ثم قال ابن تيمية: "وإن قلتم: لا يكون موجود إلا من مادة خلقه منها الصانع . فيقال لكم: فتلك المادة هى موجودة لا من مادة؟ وهم معترفون بما لا بد لهم منه من أن الموجودات القديمة هي موجودة من غير مادة تقدمت عليها كانت منها، بل أبدعها الرب إبداعًا من غير مادة. هذا قول الإلهيين منهم المقرون بواجب الوجود المبدع»[4].

---

(٣) مجموع الفتاوى (٨/ ٤٠٤).

(٤) مسألة حدوث العالم (ص ٦٢).

ويفصل ابن تيمية تفصيلًا أكبر فيقول: «وإذا قالوا: نحن نسلم وجود الموجودات القديمة من غير مادة، فإنه إذا ثبت أن إبداعه للأشياء لا يفتقر إلى مادة، بل نفسه كافية فى إبداعها مع القدم؛ **فلأن تكون نفسه كافية في إبداعها مع الحدوث أولى**؛ فإنه من المعلوم: أن المحدث أضعف من القديم، وأقل في الوجود، وأن ذاك أكمل منه وأقوى؛ فإذا كان مكتفيًا بنفسه في إبداع الأكمل الأقوى؛ **فكيف لا يكتفي بنفسه في إبداع الأنقص الأضعف**.

ومن المعلوم ببداية العقول: أن الفاعل للأكمل الأقوى بنفسه **لا يكون محتاجًا فى الأنقص الأضعف إلى غيره؛ لا مادة، ولا غير مادة**. وهذا بيّن واضح وليس لهم عليه سؤال؛ لكن غايتهم أن يقولوا: يمتنع أن يحدث عنه شيء بعد أن لم يكن حادثا؛ لأن ذلك يقتضي سببا حادثًا. وهذه حجتهم الأخرى وهي الكبيرة – وسنبين إن شاء الله فسادها. وإنما **المقصود هنا: بيان فساد حجتهم من جهة إثبات المادة، وأن الحادث لا بد له من مادة قديمة؛** لأن الوجود عن العدم المحض لا يمكن؛ فإن هذه الحجة فيها إجمال يوهم المستمع: أنه يوجد بلا موجد. ومعلوم أن هذا باطل.

ومقصودهم: أنه يوجد من غير مادة. **ومعلوم أنه لا يجب فيما يبدعه الباري أن يكون له مادة**؛ فإنه يبدع القديم عندهم بلا مادة، فعلم: أنه وحده مستغن في إبداع ما يبدعه عن مادة، وأنه وحده يبدع الأكمل الأعلى؛ فكيف لا يبدع وحده الأنقص الأدنى. فتبين أن كون الموجود وجد عن عدم ما سوى الخالق ليس بممتنع.

وأن وجود الخالق لا بد منه، وأنه **وحده غنى عن كل ما سواه في كل ما يخلقه**؛ ولهذا قال سبحانه: ﴿ وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِىٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا ﴾ [الإسراء:١١١] **فهو سبحانه ليس له شريك في ملكه عاونه على خلق شيء لا مادة ولا غيرها**، ولا له ولي من الذل كما يتولى المخلوق من يتعزز به. بل يتولى عباده رحمةً وإحسانًا إليهم، لا احتياجًا واستعانة بهم؛ ولذلك قال سبحانه: ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴾ [سبأ:٢٢]، فبيّن أنه سبحانه ليس له ظهير يظاهره ويعاونه على شيء من الأشياء، بل هو الغني عن كل شيء في كل شيء، وأن ما خلقه من الأسباب لم يخلقه لحاجته في خلق المسبب إليه.

وإن قالوا: لم نشهد حادثًا إلا من مادة. قيل لهم: ولم نشهد موجودًا من غيره بلا مادة؛ وأنتم تقولون: إن الأفلاك حدثت عنه بلا مادة متقدمة عليها. فكيف أثبتم استغناه في إبداع الموجود الأكمل عن المادة – ولم تشهدوا ذلك– وجعلتموه محتاجا في إبداع الموجود الأنقص إلى المادة لكونكم لم تشهدوا حادثًا إلا من مادة؟! بل كان طرد قولكم: أن تنكروا وجود موجود بغيره إلا محدثًا؛ فإنكم لم تشهدوا موجودًا بغيره إلا محدثًا عن عدم، أو كل ما شهدتموه موجودًا من غيره؛ مثل الحيوان والنبات والمعادن لم تشهدوه إلا حادثا؟!

فإذا تبيّن: أن السماوات والأرض ممكنات مفتقرات إلى مبدع أبدعها؛ وجب أن تجعلوها حادثة؛ لأنكم لم تشهدوا مفعولًا إلا محدثًا. وهذه

الطريقة سلكها كثير من أهل الكلام، وهي خير من كلام الفلاسفة. فإنه إذا حصل الاتفاق، وعلم بالدليل: أن السماوات مبدعة مفتقرة إلى مبدع فعلها؛ ولم نَشْهد مبدَعَـًا مفعولًا إلا محدَثًا؛ وجب القول بحدوثها. فإن تقدم الفاعل المبدع الذي هو خالق كل شيء على فعله هو أقرب في العقل من كون الفاعل المبدع يفتقر إلى مادة.

يبيّن ذلك: أن كون الفاعل متقدمًا على المفعول أمر مستقر في العقل والحس، مع أنه لا يحتاج إلى شهادة الحس. ولو قيل: متقدم بالذات بخلاف كون المفعول، أو المحدث مفتقر إلى مادة؛ **فهذا ليس معلومًا بالعقل**؛ وإنما شبهة قائله كونه لم يحس محدثا إلا كذلك. وأين قضية تعلم بالعقل والحس من قضية لا تعلم بواحد منهما؛ ولكن لم يشهدها الحس؟!

ومعلوم: أن عدم شهادة الحس لا تنفي ثبوت ما لم يشهده. ولو كان ما لم يشهده الإنسان بحسه ينفيه؛ لبطلت المعقولات والمسموعات، وقد قال سبحانه: ﴿بَلۡ كَذَّبُواْ بِمَا لَمۡ يُحِيطُواْ بِعِلۡمِهِۦ﴾ [يونس:٣٩]؛ فإذا كان المكذب بما لم يعلمه بوجه من الوجوه مذمومًا في الشرع كما هو مخالف للعقل. فكيف بالمكذب بما لم يعلمه بحسه فقط؟! وإذا كان عدم العلم ليس علمًا بالعدم؛ فكيف يكون عدم الإحساس علمًا بالعدم؟!»(٥).

ونستخلص من النص أن ابن تيمية يقول أن إبداع الخالق للأشياء لا يحتاج لمادة، بل نفسه وما يتصف به من الإرادة والقدرة، وأن الله لا يحتاج في إبداع الأشياء لغيره، لا مادة ولا غير مادة. ثم نص ابن تيمية على فساد

---

(٥) مسألة حدوث العالم (ص ٦٣ – ٦٥).

قول الفلاسفة من احتياج الخالق لمادة يخلق منها، وينص على أن الباري لا يحتاج لمادة يخلق منها، وهذا يوافق ما نقلته عنه من قبل من أن اسم البارئ معناه: من برأ الشيءَ من العدم إلى الوجود.

ثم يبين أن القول بوجوب وجود المادة هو إثبات الشريك لله، وإثبات افتقاره لتلك المادة. وقد جاء قريب من هذا المعنى في موضع آخر حيث أوضح فيه ابن تيمية أنه لا يوجد ما يستقل بالفعل إلا الله، وأن كل شيء يحتاج لشيء آخر كالسبب أو الشرط حتى يتم الفعل، إلا الله وحده بمشيئته، فلو كان الخلق لا يكون إلا من مادة، فهو محتاج لها أو كما قال ابن تيمية: يكون الباري محتاجا إلى كفو وشريك وصاحبة يتولد العالم عنها»(6).

ثم يرد ابن تيمية على شبهة أننا لم نشهد حدوث شيء من العدم أو بلا مادة.

فهذا موضع استدلالي يثبت فيه إمكان الخلق بلا مادة، من عدم، ويبين اللوازم الفاسدة لمن ينفي ذلك، ويرد على شبهة عدم رؤية مثال لحدوث ذلك.

استلزام المادة ليس فطريًا ولا معلومًا بالعقل:

في أحد المواضع التي فسر فيها ابن تيمية قوله تعالى: ﴿أَمۡ خُلِقُواْ مِنۡ غَيۡرِ شَيۡءٍ﴾ [الطور:٣٥]، وجاء فيه ما يشبه تمامًا رد ابن تيمية على الفلاسفة، حيث اختُلِفَ في تفسيرها على قولين:

---

(٦) انظر: بيان تلبيس الجهمية (٥/ ٢١١).

١- خلقوا من غير رب خلقهم. أي فاعل لهم. وهو المعنى الذي نفاه ابن تيمية في رده على الفلاسفة.

٢- من غير مادة.

فيقول ابن تيمية: «وهم لم يقصدوا نفي القديم والواجب فإن هذا لا يقصده أحد من العقلاء لا مسلم ولا كافر؛ إذ كان خلاف ما يعلمه كل أحد ببديهة عقله فإنه إذا قدر أن جميع الموجودات حادثة عن عدم لزم أن كل الموجودات حدثت بأنفسها ومن المعلوم ببداهة العقول أن الحادث لا يحدث بنفسه؛ ولهذا قال تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ [الطور:٣٥]، وقد قيل: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ﴾ من غير رب خلقهم، وقيل: من غير مادة، وقيل: من غير عاقبة وجزاء، والأول مراد قطعًا فإن كل ما خلق من مادة أو لغاية فلا بد له من خالق.

ومعرفة الفطر أن المحدث لا بد له من محدث أظهر فيها من أن كل محدث لا بد له من مادة خلق منها وغاية خلق لها، **فإن كثيرًا من العقلاء نازع في هذا وهذا، ولم ينازع في الأول طائفة.**

قال: إن هذا العالم حدث من غير محدث أحدثه، بل من الطوائف من قال: إنه قديم بنفسه واجب بنفسه ليس له صانع، وأما أن يقول أنه محدث حدث بنفسه بلا صانع، فهذا لا يعرف عن طائفة معروفة، وإنما يحكي عمن لا يعرف، ومثل هذا القول وأمثاله يقوله من يقوله ممن حصل له فساد في عقله صار به إلى السفسطة، والسفسطة تعرض لآحاد الناس، وفي بعض

الأمور، ولكن أمة من الامم كلهم سوفسطائية- فى كل شىء هذا لا يتصور»[٧].

فأمر حدوث الشيء بلا محدث لم ينازع فيه أحد وهو أمر فطري ظاهر، أما القول بأن كل محدَث فلا بد له من مادة فقد تنازع الناس فيه، ومنهم ابن تيمية إذ نازع الفلاسفة كما مر، وانتصر للقول بجواز الإحداث بلا مادة سابقة.

وليس المراد بقول ابن تيمية أنه أظهر منه، أن الأخرى هي أيضا معرفة فطرية ولكنها خفية، بل ابن تيمية يستخدم هذه الصيغة مع مقدمات الفلاسفة والمتكلمين التي ينكرها تماما ويكون مراده بها تقديم قول وبيان فساد الآخر. بل قد مرر معنا رد ابن تيمية على زعمهم أن المحدث مفتقر إلى مادة؛ فقال: «**هذا ليس معلومًا بالعقل**».

إحداث الأشياء من غير شيء هو اعتقاد السلف:

قد نقل ابن تيمية عن الحافظ أبي نعيم الأصبهاني أن هذا هو اعتقاد السلف، حيث قال ابن تيمية: «وقال الحافظ أبو نعيم الأصبهاني: (ومما اعتقدوه أن الله لم يزل كاملًا بجميع صفاته القديمة لا يزول ولا يحول... **وأحدث الأشياء من غير شيء**، وأن القرآن كلام الله...)»[٨].

ومما يستأنس به استدلال ابن تيمية على أهل الاتحاد والحلول ومن قبله الإمام أحمد بأن الله كان قبل جنس مخلوقاته ثم خلقهم، حيث يقول ابن

---

(٧) مجموعة الرسائل الكبرى (١/ ١١٣).

(٨) مجموع الفتاوى (٥/ ١٩٠)، بيان تلبيس الجهمية (٥/ ٦٣).

تيمية: "معلوم أن الله كان قبل أن يخلق المخلوقات، وخلقها فلم يدخل فيها، ولم يدخلها فيه، فليس في مخلوقاته شيء من ذاته، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته»[٩].



(٩) مجموع الفتاوى (١١/ ٤٨٤)، وقد يرد على هذا الاستئناس أن ابن تيمية يقول بالقدم النوعي للمخلوقات، ولكن حينها سيبطل وجه الاستدلال بتركيبته المنطقية، وهي أن الله دائما كان معه مخلوقاته، فحينها لا يمكننا أن نقول: كان الله قبل أن يخلق المخلوقات.

نصوص ابن تيمية التي يُستدل بها على امتناع الخلق من عدم بلا مادة سابقة

عند التأمل في النصوص التيمية لا نجد فيها أي دليل صريح قاطع يفيد امتناع الخلق من عدم أي بلا مادة سابقة..

ويمكن تقسيم نصوص ابن تيمية الموهمة لهذا الأمر إلى ثلاثة أقسام:

١- نصوص تتحدث عن كيفية خلق الأرض والسماوات والمخلوقات المشاهدة فقط.

٢- نصوص نقلها ابن تيمية عن غيره.

٣- نصوص تفهم في سياقها الكامل حيث يمكننا اعتبارها مخصوصة بمن يرد عليهم لا أنها تقعيد عام مطلق.

أولًا: نصوص تتحدث عن كيفية خلق الأرض والسماوات والمخلوقات المشاهدة فقط:

هذا القسم هو غالب نصوص ابن تيمية التي يستدل بها في تلك المسألة، وهي نصوص إنما تتحدث عن أن الأرض والسماوات والإنس والجن والملائكة خلقوا من مادة، وليس فيها حصر لطرق الخلق لزومًا أن تكون من مادة سابقة. ومن أمثلته قول ابن تيمية: «ليس في أخبار الله أن السماوات والأرض أبدعتا من غير شيء»(١٠).

---

(١٠) كتاب الصفدية (٢/ ٨٣).

وفي نفس المعنى يقول: «وليس فيما أخبر الله تعالى به في القرآن وغيره أنه خلق السماوات والأرض من غير مادة، ولا أنه خلق الإنس أو الجن أو الملائكة من غير مادة، بل يخبر أنه خلق ذلك من مادة، وإن كانت المادة مخلوقة من مادة أخرى، كما خلق الإنس من آدم وخلق آدم من طين»(١١).

ويقول أيضًا: «نحن لا نعرف شيئًا قط خلق إلا من مادة، ولا أخبر الله في كتابه بمخلوق إلا من مادة»(١٢).

ويقول أيضًا: «ففي هذه الآثار المنقولة عن الأنبياء أنه كان موجودًا قبل خلق هذا العالم أرض وماء وهواء، وتلك الأجسام خلقها الله من أجسام أخر»(١٣).

وقال أيضًا: «وقد جاءت الآثار عن السلف أنها خلقت من بخار الماء، وهو الماء الذي كان العرش عليه، المذكور في قوله ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ ﴾ [سورة هود:٧]، فقد أخبر أنه خلق السماوات والأرض في مدة ومن مادة **ولم يذكر القرآن خلق شيء من لا شيء**، بل ذكر أنه خلق المخلوق بعد أن لم يكن شيئا كما قال: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا ۝٩﴾ [سورة مريم:٩] مع إخباره أنه خلقه من نطفة»(١٤).

---

(١١) منهاج السنة النبوية (١/ ٣٦٣).

(١٢) منهاج السنة النبوية (٥/ ٤٤٤).

(١٣) درء تعارض العقل والنقل (٨/ ٢٨٩).

(١٤) مجموعة الرسائل والمسائل (٥/ ١٩٠ – ١٩١)، وانظر: بيان تلبيس الجهمية (١/ ٤٦١).

وكل هذه النصوص لا تدل على الامتناع بوجه من الوجوه، وهو محل النزاع، وإنما تدل هذه النصوص على الكيفية التي خلقت بها ما نعرفه من مخلوقات، وقد مر معنا الفرق بين البارئ والمصور والخالق وما يتميز به كل اسم عن غيره.

ثانيًا: نصوص نقلها ابن تيمية عن غيره:

أما هذا القسم فهو نص قد جاء في تفسير ابن تيمية لسورة الإخلاص، حيث نقل ابن تيمية عن ابن الجوزي قائلًا: «الوجه الثاني - من الوجوه الثلاثة التي ذكرها أبو الفرج ابن الجوزي- أن معرفة الله هي معرفة ذاته ومعرفة أسمائه وصفاته ومعرفة أفعاله فهذه السورة تشتمل على معرفة ذاته إذ لا يوجد شيء إلا وجد من شيء ما خلا الله. فإنه ليس له كفء ولا له مثل. قال أبو الفرج: ذكره بعض فقهاء السلف»[(١٥)].

فجملة «لا يوجد شيء إلا وجد من شيء»- إنما يقصد بها أنه لا شيء إلا ووجد بسبب شيء، فهذا النص ليس في محل النزاع، فمحل النزاع هو في امتناع واستحالة وجود شيء من غير مادة، وليس في وقوع ذلك أو عدم وقوعه، فضلًا عن أن ابن تيمية نقل ما يناقضه ويسقطه من محل النزاع كنقله الذي مر معنا عن الحافظ أبي نعيم الأصبهاني أن هذا هو اعتقاد السلف، حيث قال ابن تيمية: «وقال الحافظ أبو نعيم الأصبهاني: (ومما اعتقدوه أن الله لم يزل كاملًا بجميع صفاته القديمة لا يزول ولا يحول... **وأحدث الأشياء من غير شيء**...)».

---

(١٥) مجموع الفتاوى (١٧/ ١٠٤).

ثالثًا: نصوص تفهم في سياقها الكامل حيث يمكننا اعتبارها مخصوصة بمن يرد عليهم لا أنها تقعيد عام مطلق:

أما هذا القسم فعلى قلة وجوده ولكنه أَشْكَلَهم من جهة التوجيه والجمع مع غيره، وهو عبارة عن نصين فقط، ولابن تيمية نصوص تقابلهما من جهة المعنى، وتوجههما بصورة مقبولة، فيمكن جمع النصوص جميعًا وتقييد وتخصيص ما حقه التقييد والتخصيص، ومن جهة أخرى يمكن تخصيص النصين بالسياق اللذين قيلا فيه.

والنصان جاءا في كتاب النبوات في موضع واحد طويل، الأول منهما يقول فيه ابن تيمية: «فمعرفة الإنسان بالخلق الأول، وما يخلقه من بني آدم وغيرهم من الحيوان، وما يخلقه من الشجر والنبات والثمار، وما يخلقه من السحاب والمطر وغير ذلك: هو أصل لمعرفته بالخلق، والبعث بالمبدأ والمعاد، وإن لم يعرف أن الله يخلقه كله من المني؛ جواهره وأعراضه، وإلا فما عرف أن الله خلقه.

ومن ظن أن جواهره لم يخلقها إذ خلقه، بل جواهر المني، وجواهر ما يأكله ويشربه باقية بعينها فيه، لم يخلقها، أو أن مادته التي تقوم بها صورته لم يخلقها إذ خلقه، بل هي باقية أزلية أبدية، لم يكن قد عرف أنه مخلوق محدث.

والعلماء ينكرون على من يقول إن روح الإنسان قديمة أزلية من المنتسبين إلى الإسلام، وهؤلاء الذين يقولون إن مادة جسمه باقية بعينها، وهي أزلية أبدية، أبعد عن العقل والنقل منهم.

وأولئك أنكروا عليهم حيث قالوا: الإنسان مركب من قديم ومحدث؛ من لاهوت قديم، وناسوت محدث. وهؤلاء جعلوه مركبًا من مادة قديمة أزلية، وصورة محدثة، وجعلوا القديم الأزلي فيه أخس ما فيه، وهو المادة؛ فإنها عندهم أخس الموجودات، وهي قديمة أزلية، وأولئك جعلوا القديم الأزلي أشرف ما فيه وهي النفس الناطقة. وكلتا الطائفتين وإن كان ضالا؛ فالشريف العالي أولى بالقدم من الخسيس السافل، وهذا أولى بالحدوث.

وأما المتكلمة الجهمية: فهم لا يتصورون ما يشهدونه؛ من حدوث هذه الجواهر في جواهر أخر من مادة، ثم يدعون أن الجواهر جميعها أبدعت ابتداء لا من شيء. وهم لم يعرفوا قط جوهرا أحدث لا من شيء، كما لم يعرفوا عرضا أحدث لا في محل.

وحقيقة قولهم: أن الله لا يحدث شيئًا من شيء؛ لا جوهرًا، ولا عرضًا؛ فإن الجواهر كلها أحدثت لا من شيء، والأعراض كذلك، والمشهود المعلوم للناس إنما هو إحداثه لما يحدثه من غيره، لا إحداثا من غير مادة، ولهذا قال تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا﴾ [مريم:٩]، ولم يقل خلقتك لا من شيء، وقال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾ [النور:٤٥]، ولم يقل خلق كل دابة لا من شيء، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنبياء:٣٠].

وهذا هو القدرة التي تبهر العقول؛ وهو أن يقلب حقائق الموجودات فيحيل الأول ويفنيه ويلاشيه، ويحدث شيئًا آخر؛ كما قال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [الأنعام:٩٥]،

ويخرج الشجرة الحية، والسنبلة الحية، من النواة والحبة الميتة، ويخرج النواة الميتة، والحبة الميتة، من الشجرة والسنبلة الحية؛ كما يخرج الإنسان الحي من النطفة الميتة، والنطفة الميتة من الإنسان الحي.

وعندهم لا يخرج حيًا من ميت، ولا ميتًا من حي؛ فإن الحي والميت إنما هو الجوهر القائم بنفسه؛ فإن الحياة عرض لا يقوم إلا بجوهر، والعرض نفسه لا يقوم بعرض آخر -وإن كان العرض يوصف بأنه حي؛ كما يقال: قد أحييت العلم والإيمان، وأحييت الدين، وأحييت السنة والعدل؛ كما يقال: أمات البدعة- فهؤلاء عندهم لا يخرج جوهرًا من جوهر، ولا عرضًا من عرض؛ فلا يخرج حيًا من ميت، ولا ميتًا من حي، بل الجواهر التي كانت في الميت هي بعينها باقية كما كانت، ولكن أحدث فيها حياة لم تكن.

وتلك الحياة لم تخرج من ميت؛ فما أُخرِج عندهم حي من ميت، ولا ميت من حي، ولهذا ينكرون أن يقلب الله جنسًا إلى جنس آخر، ويقولون: الجواهر كلها جنس واحد؛ فإذا خلق النطفة إنسانًا، لم يقلب عندهم جنسًا إلى جنس، بل نفس الجواهر هي باقية كما كانت.

وخاصية الخلق إنما هي بقلب جنس إلى جنس، وهذا لا يقدر عليه إلا الله؛ كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٞ فَٱسۡتَمِعُواْ لَهُۥٓۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخۡلُقُواْ ذُبَابٗا وَلَوِ ٱجۡتَمَعُواْ لَهُۥۖ وَإِن يَسۡلُبۡهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيۡـٔٗا لَّا يَسۡتَنقِذُوهُ مِنۡهُۚ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلۡمَطۡلُوبُ ٧٣ مَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج:٧٣-٧٤].

ولا ريب أن النخلة ما هي من جنس النواة، ولا السنبلة من جنس الحبة، ولا الإنسان من جنس المني، ولا المني من جنس الإنسان. وهو يخرج هذا من هذا، وهذا من هذا؛ فيخرج كل جنس من جنس آخر بعيد عن مماثلته، و﴿ هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ ﴾ [لقمان:١١].

وهو سبحانه إذا جعل الأبيض أسود، أعدم ذلك البياض، وجعل موضعه السواد، لا أن الأجسام تعدم تلك المادة فتحيلها، وتلاشيها، وتجعل منها هذا المخلوق الجديد، ويخلق الضد من ضده؛ كما جعل من الشجر الأخضر نارًا، فإذا حك الأخضر بالأخضر، سخن ما يسخنه بالحركة، حتى ينقلب نفس الأخضر فيصير نارًا. وعلى قولهم ما جعل فيه نارًا، بل تلك الجواهر باقية بعينها، وأحدث فيها عرض لم يكن»[١٦].

وفي هذا النص يرد ابن تيمية على الذين يزعمون أن كل المخلوقات تتكون من جواهر متماثلة باقية أزلية ثابتة لا تتغير ولا تتحول، فيرد ابن تيمية بأن معرفة الإنسان بخلقه الأول وما نشاهده من حيوان وشجر.. فهنا اعتماد ابن تيمية كله على أن هذه الأشياء إنما خلقت من مادة سابقة -كما هي النصوص في القسم الأول- وهذا الخلق بهذه الكيفية لا يكون كما يزعم من يرد عليهم ابن تيمية أن الجواهر كلها أبدعت من لا شيء، وأن ما يحدث إنما يكون تغيّرًا في صورهم مع ثبات هذه الجواهر المتماثلة، بل يقول ابن تيمية أنها تتحول تمامًا من المادة الأولى التي تفنى لمادة جديدة تختلف عنها.

---

(١٦) النبوات (ص ٣٢١ – ٣٢٤).

ومن هنا قال عنهم: «وأما المتكلمة الجهمية: فهم لا يتصورون ما يشهدونه؛ من حدوث هذه الجواهر في جواهر أخر من مادة، ثم يدعون أن الجواهر جميعها أبدعت ابتداءً لا من شيء. وهم لم يعرفوا قط جوهرًا أحدث لا من شيء، كما لم يعرفوا عرضًا أحدث لا في محل، وحقيقة قولهم: أن الله لا يحدث شيئًا من شيء؛ لا جوهرًا، ولا عرضًا».

فهم لا يتصورون كيفية حدوث الإنسان والشجر وما يشهدونه، فهذه الأشياء لم تحدث ابتداءً بلا مادة، بل خلقت من مادة تحولت لهذه الأشياء دون أن يبقى في المادة الجديدة ما يسمى بالجواهر المتماثلة الثابتة الباقية، فهم لم يعرفوا ولم يروا شيئًا أحدث من العدم، وهذا صحيح، حيث كل ما شاهدناه نحن وعلمناه إنما هو مما خلقه الله من غيره.

ولهذا قال ابن تيمية: إن حقيقة قولهم هو نفي ما أخبر الله به أنه سبحانه يُحدث شيئًا من شيء.

ومما يدل على أن سياق الكلام إنما هو ما شاهدناه وعلمناه فقط ما جاء بعد ذلك حيث يقول ابن تيمية: «**والمشهود المعلوم للناس إنما هو إحداثه لما يحدثه من غيره، لا إحداثًا من غير مادة**».

ويكمل ابن تيمية رده عليهم فيقول: «فهؤلاء عندهم لا يخرج جوهرًا من جوهر، ولا عرضًا من عرض؛ فلا يخرج حيًا من ميت، ولا ميتًا من حي، بل الجواهر التي كانت في الميت هي بعينها باقية كما كانت، ولكن أحدث فيها حياة لم تكن. وتلك الحياة لم تخرج من ميت؛ فما أخرج عندهم حي من ميت، ولا ميت من حي، ولهذا ينكرون أن يقلب الله جنسًا إلى جنس

آخر، ويقولون: الجواهر كلها جنس واحد؛ فإذا خلق النطفة إنسانًا، لم يقلب عندهم جنسًا إلى جنس، بل نفس الجواهر هي باقية كما كانت. وخاصية الخلق إنما هي بقلب جنس إلى جنس».

وهذا مما يبين أن رد ابن تيمية إنما هو محصور بسياق رده عليهم، حيث لما أنكروا أن يقلب الله جنسا إلى جنس قال ابن تيمية: «**خاصية الخلق إنما هي بقلب جنس إلى جنس**»، وليس هذا هو كل معنى الخلق بل في موضع آخر تم ذِكره قال فيه ابن تيمية **أن من الخلق برؤ المادة، وهو إيجادها من العدم**، حيث يقول: «وأما قوله سبحانه وتعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡخَٰلِقُ ٱلۡبَارِئُ ٱلۡمُصَوِّرُۖ﴾ [الحشر: ٢٤]، فليس بتكرار، بل هي معانٍ متغايرة بينهما قدر مشترك، وبيانه أنَّ الإيجاد يتعلق بالمادة وبالصورة وبمجموعهما، فإنْ تعلق بالمادة فهو برؤه، ولا يقال للمصور: إنَّه بارئ باعتبار تصويره، وإنما البارئ من برأ الشيءَ من العدم إلى الوجود، وإنْ تعلق بالصورة فهو تصوير، ويقال لفاعله: المصور، **والخالق ينظمهما معًا، فالبارئ للمادة، والمصوّر للصور، والخالق لهما جميعًا**»(١٧).

ففي هذا الموضع التقريري، معنى الخالق يكون لهما جميعًا، لبرء الشيء من العدم، ولتصويره. بينما في موضع رده ولأن سياق الرد على من أنكر أن يقلب الله جنسًا لجنس، ذكر محل الشاهد من تعريف الخلق، وهو قلب الجنس إلى جنس آخر.

---

(١٧) جامع المسائل (٨/ ٣٤٩ - ٣٥٠).

وقبل إيراد النص الثاني فيجب أن نوضح مسألة متعلقة به، وهي الالتباس الحاصل في جملة «الخلق من عدم» فهذه الجملة مجملة، ينفيها ابن تيمية أحيانا ويَقصدُ منها معنىً قد يفهم على غير ما أراد نفيه، فيقول ابن تيمية: «والمقصود هنا: أن القرآن ينفي أن يكون الإنسان خُلِق من غير شيء، وأخبر: أنه خلقه ولم يكن شيء؛ فلا نحتاج أن نقول: إنه خُلِق من عدم؛ فإن العدم ليس بشيء. **فإذا قلنا: (خُلِق من عدم). يظن الظانّ: أنه خُلِق من غير شيء خلقه**؛ بل خُلِق من خالق خلقه، وهو حي قيوم عليم سميع بصير قدير؛ فلم يكن موجود إلا من موجود، ولم يكن وجود من عدم محض.

وبطل بهذا ما يورده المتفلسفة على المتكلمين في هذا المقام؛ فإن أهل الكلام لما قالوا: إنه وُجِد من عدم، أو عن عدم؛ فإنما أرادوا بذلك: أنه وجد بعد العدم، لم يريدوا بذلك: أن نفس العدم خرج منه شيء؛ فإن العدم لا شيء. ليس للعدم فيما يمكن أن يقدّر خروج وجود منه، ولا دخول وجود فيه، وإنما الذهن القاصر يقدّر العدم كأنه موضع مظلم، أو خلاء وراء العالم، أو نحو ذلك من الخيالات؛ فيتوهم دخول شيء فيه أو خروج شيء منه»(١٨).

فابن تيمية ينفيه بمعنى أن يقال: أن الشيء حدث بلا محدث ولا فاعل له. والفلاسفة لما أوردوا إيراداتهم على المتكلمين في قولهم: "خلق من عدم"، فرد ابن تيمية على الفلاسفة بتفكيك معاني اللفظ، ونفي المعنى الذي يوردونه من أن المخلوقات تكون خلقت من عدم بلا فاعل ولا محدث،

---

(١٨) مسألة حدوث العالم (ص ٥٦).

وأثبت وأجاز معنى أن تكون خلقت بلا مادة بفاعل ومحدِث، وقد مر بيان ذلك من كلام ابن تيمية.

وهذا النص يعتبر من النصوص المشكَلَةُ الواردة على انسجام واتساق بقية النصوص في هذه المسألة.

وتنقسم نصوص ابن تيمية الواردة في هذه المسألة لثلاثة أقسام:

١- تقريرات لمعان متعلقة بالمسألة لا ردود فيها على المخالفين.

٢- رد ابن تيمية على المتكلمين في تصورهم للخلق.

٣- رد ابن تيمية على الفلاسفة الذين ردوا على المتكلمين ولكنهم ردوا بباطل.

فالتقريرات تفيد إمكان الخلق من عدم بلا مادة سابقة، كما مر معنا في تعريف اسم الله البارئ، وغير ذلك. وردوده على الفلاسفة الذين ردوا على المتكلمين منسجمة مع ذلك حيث أقر ابن تيمية عدم حاجة الخالق البارئ لمادة يخلق منها، ونفى المعنى الباطل من وجود مخلوق محدث بلا خالق.

وأما المتكلمون الذين قالوا بنشأة كل المخلوقات من عدم بلا سبب حادث وهم عبارة عن جواهر متماثلة لا يخلق منها شيء آخر ولا تقلب لجنس آخر ومنها السماوات والأرض والتي نص الشرع ومعه ابن تيمية أنها مخلوقة من مادة سابقة، ففي رد ابن تيمية عليهم بعض الألفاظ المُشكَلة وهي في نص واحد في تراث ابن تيمية، ويجب عند قراءته ومحاولة جمعه مع غيره استصحاب ما ورد في تقريرات ابن تيمية وردوده على الفلاسفة الذين ردوا على كلام المتكلمين.

فيجب استحضار تلك الرؤية العامة للمسألة مع قراءة هذا النص حيث يقول فيه ابن تيمية: «**وحدوث الشيء لا من مادة، قد يشبه حدوثه من غير رب خالق، وقد يظن أنه حدث من ذات الرب**؛ كما قيل مثل ذلك في المسيح، والملائكة أنها بنات الله، لما لم يكن لها أب، مع أنها مخلوقة من مادة؛ كما ثبت في الصحيح؛ صحيح مسلم عن عائشة: أن النبي ﷺ قال: (**خلقت الملائكة من نور، وخلق الجان من مارج من نار، وخلق آدم مما وصف لكم**)، ولما ظن طائفة أنها لم تخلق من مادة، ظنوا أنها قديمة أزلية.

وأيضًا فالدليل الذي احتج به كثير من الناس على أن كل حادث لا يحدث إلا من شيء، أو في شيء؛ فإن كان عرضًا لا يحدث إلا في محل، وإن كان عينًا قائمة بنفسها لم تحدث إلا من مادة، فإن الحادث إنما يحدث إذا كان حدوثه ممكنًا، وكان يقبل الوجود والعدم، فهو مسبوق بإمكان الحدوث وجوازه، **فلا بد له من محل يقوم به هذا الإمكان والجواز**.

وقد تنازعوا في هذا: هل الإمكان صفة خارجية، لا بد لها من محل، أو هي حكم عقلي لا يفتقر إلى غير الذهن؟ والتحقيق: أنه نوعان: فالإمكان الذهني: وهو تجويز الشيء، أو عدم العلم بامتناعه، محله الذهن. **والإمكان الخارجي المتعلق بالفاعل، أو المحل**؛ مثل أن تقول: يمكن القادر أن يفعل، **والمحل؛ مثل أن تقول: هذه الأرض يمكن أن تزرع، وهذه المرأة يمكن أن تحبل. وهذا لا بد له من محل خارجي**، فإذا قيل عن الرب: يمكن أن يخلق؛ فمعناه أنه يقدر على ذلك، ويتمكن منه، وهذه صفة قائمة به.

وإذا قيل: يمكن أن يحدث حادث؛ فإن قيل يمكن حدوثه بدون سبب حادث، فهو ممتنع، وإذا كان الحدوث لا بد له من سبب حادث؛ فذاك السبب إن كان قائمًا بذات الرب، فذاته قديمة أزلية، واختصاص ذلك الوقت بقيام مشيئة، أو تمام تمكن، ونحو ذلك، لا يكون إلا لسبب قد أحدثه قبل هذا في غيره، فلا يحدث حادث مباين إلا مسبوقًا بحادث مباين له.

فالحدوث مسبوقًا بإمكانه، ولا بد لإمكانه من محل، ولهذا لم يذكر الله قط أنه أحدث شيئًا إلا من شيء. **والذي يقول إن جنس الحوادث حدثت لا من شيء، هو كقولهم: إنها حدثت بلا سبب حادث، مع قولهم إنها كانت ممتنعة، ثم صارت ممكنة، من غير تجدد سبب، بل حقيقة قولهم أن الرب صار قادرًا بعد أن لم يكن، من غير تجدد شيء يوجب ذلك**»[١٩].

فالإطلاقات في هذا النص ليست على إطلاقها من جهتين:

١- أنها مقيدة بنصوص غيرها قد تم ذكرها.

٢- أنها تفهم في سياقها كرد على المتكلمين الذين ينكرون خلق شيء من شيء عن طريق تحويله أو قلبه تمامًا مع تلاشي ما ظنوه جواهر متماثلة باقية ثابتة. وأن من سياق الكلام السماوات الأرض وما علم أنه مخلوق من مادة سابقة.

ولهذا فلما مثَّلَ ابن تيمية للمحل الذي هو شرط في الإمكان الخارجي قال: «هذه الأرض يمكن أن تزرع، والمرأة يمكن أن تحبل فهذا لا بد له من محل خارجي، فإذا قيل عن الرب يمكن أن يخلق؛ فمعناه أنه يقدر على ذلك ويتمكن منه».

---

(١٩) النبوات (ص ٣٢٧-٣٢٨).

فهنا عرف ابن تيمية الخلق وقَصَرَهُ بما يناسب الرد على المتكلمين، بينما في موضع التعريف العام عرَّفَه بأوسع من ذلك ومن ضمنه الخلق بلا مادة، وقد سبق ذكر ذلك.

وبناء على هذا فالكلام ليس على عمومه بل يخصصه هذا السياق الذي قيل فيه، فقول ابن تيمية: "وإذا قيل: يمكن أن يحدث حادث؛ فإن قيل يمكن حدوثه بدون سبب حادث، فهو ممتنع، وإذا كان الحدوث لا بد له من سبب حادث؛ فذاك السبب إن كان **قائمًا بذات الرب، فذاته قديمة أزلية، واختصاص ذلك الوقت بقيام مشيئة، أو تمام تمكن، ونحو ذلك، لا يكون إلا لسبب قد أحدثه قبل هذا في غيره،** فلا يحدث حادث مباين إلا مسبوقًا بحادث مباين له، فالحدوث مسبوقًا بإمكانه، ولا بد لإمكانه من محل».

فهنا يرد ابن تيمية على نفي المتكلمين لقيام الصفات بذات الرب وخلق المخلوقات بلا سبب وأنه لاختصاص لحدوث العالم بهذا الوقت لا سبب له، وذات الخالق قديمة أزلية، وهذا التقرير الكلامي هو الذي جعل الفلاسفة يغلبونهم بالحجة لما فيه من إيهام واضطراب حيث يشبه القول: بأن العالم وجد بلا سبب.

ولهذا قال ابن تيمية في نهاية كلامه: «والذي يقول إن جنس الحوادث حدثت لا من شيء، هو كقولهم: إنها حدثت بلا سبب حادث، مع قولهم إنها كانت ممتنعة، ثم صارت ممكنة، من غير تجدد سبب، بل حقيقة قولهم أن الرب صار قادرًا بعد أن لم يكن، من غير تجدد شيء يوجب ذلك»، فهو يرد

على معنى معين في كلامهم، وهو نفسه المعنى الذي رده أثناء رده على الفلاسفة، وهو أن يكون العالم حدث بلا سبب.

وقريب مما ذكرته ما قاله ابن تيمية في موضع آخر إذ تكلم عن الفلاسفة في مقابل المتكلمين فقال: «أنا أقول إنه قديم واجب بنفسه، لئلا يلزمني هذا المحذور الذي ذكرتموه في صدوره عن فاعل قديم -كما قد يقوله بعض الصفاتية إذا ضاقت عليهم الحجج في مسألة العرش والقرآن، والرؤية وغيرها نحن نلتزم قول المعتزلة بنفي الصفات مطلقًا- فإنه يقال لهذا الدهري: إذا كنت تجوز في عقلك وجود هذه الأفلاك قديمة أزلية واجبة الوجود أو حادثة بذاتها، فإنها إذا لم تكن مفعولة لغيرها، فإما أن تكون قديمة بنفسها أو حادثة بنفسها، فإذا جوزت ذلك بلا زمان ولا مكان، ولا من مادة ولا عن خالق، لأن في إثبات الخالق، إثبات صدور عن فاعل قديم أو حدوثها عنه بلا زمان ولا مكان ولا من مادة، وهذا خلاف ما يشهد من صدور الأجسام عن غيرها أو حدوثها.

فإن تجويز وجوبها بنفسها وقدمها، أو حدوثها بنفسها بلا فاعل، أبعد عن المشهود والمحسوس والمعقول، من صدورها عن فاعل بلا مادة ولا مكان ولا من زمان؛ فإن المشهودات صادرة في مكان وزمان، ومن مادة، وعن فاعل في الجملة، وإن سميتموه طبيعة أو قوى فلكية أو غير ذلك، فإنكم لا يمكنكم إنكار الأسباب الحادثة المحسوسة، فإذا جوزتم وجود ذلك في غير زمان ولا مكان ولا من مادة ولا بفاعل، كان ذلك أبعد عن المحسوس والمعقول مما فررتم منه»[٢٠].

---

(٢٠) بيان تلبيس الجهمية (١/ ٤٤٩ – ٤٥٠).

خلاصة البحث

والخلاصة مما سبق من عرض وجمع نصوص ابن تيمية في المسألة يتبين أن ابن تيمية لا يرى لزومًا أن يكون الخلق من مادة سابقة، بل يرى إمكان الخلق بلا مادة سابقة، وأن البارئ يبرؤ ما يشاء من العدم، وأن النصوص منسجمة مع بعضها متضافرة، إلا من إطلاقات في الردود تُفهم في سياقها وتجمع مع غيرها حتى تكون نتيجتها متسقة.

وتقريراتُ العالم مُقدمة على ردوده على مخالفيه في فهم رؤيته، و«أخذ مذاهب الفقهاء من الإطلاقات من غير مراجعة لما فسروا به كلامهم وما تقتضيه أصولهم يجر إلى مذاهب قبيحة»(٢١).

الحمد لله على تمام نعمته، وأسأل الله القبول والإخلاص

أحمد ناجي
Nagyahmed090@gmail.com

---

(٢١) الصارم المسلول (٢/ ٥١٢).

المصادر والمراجع

١. جامع المسائل، ابن تيمية، تحقيق محمد عزير شمس، دار عالم الفوائد، ١٤٢٢ هـ.

٢. مجموع الفتاوى، ابن تيمية، جمع عبد الرحمن بن قاسم، الأوقاف السعودية، ١٤٢٥ هـ.

٣. مسألة حدوث العالم، ابن تيمية، تحقيق يوسف محمد، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣٣ هـ.

٤. بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية، الأوقاف السعودية، الأوقاف السعودية، ١٤٢٦ هـ.

٥. مجموعة الرسائل الكبرى، ابن تيمية، دار إحياء التراث العربي.

٦. كتاب الصفدية، ابن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم، 1406هـ.

٧. درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم، الطبعة الثانية، ١٤١١ هـ.

٨. منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٦ هـ.

٩. مجموعة الرسائل والمسائل، ابن تيمية، تحقيق وتعليق السيد محمد رشيد رضا، لجنة التراث العربي.

١٠. النبوات، ابن تيمية، تحقيق عبد العزيز الطويان، أضواء السلف، الطبعة الثانية، ١٤٢٧ هـ.

١١. الصارم المسلول على شاتم الرسول، ابن تيمية، تحقيق محمد الحلواني – محمد كبير، دار رمادي، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.